ملخص تنفيذي

قبل انعقاد المؤتمر السابع والعشرون للأطراف (COP27) بخصوص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) ، وبعد الإطلاق الرسمي لمبادرة العمل المناخي والتغذية (I-CAN) من قِبل حكومة جمهورية مصر العربية، بات ميدانيّ التغذية والمناخ يمثلان عالمين متباعدين إلى حد ما. تستند مبادرة العمل المناخي والتغذية (I-CAN) إلى فكرة أن التكامل الأكبر بين عناصر التفكير والتخطيط والعمل والتمويل فيما يتعلق بالمناخ يمكنه أن يفتح آفاقًا جديدة للعمل في ميدانيّ المناخ والتغذية، مما يسهم في تسريع تحسن النتائج في الميدانين. تتضح الإمكانيات جليًا في الورقة البحثية المرفقة بشأن مبادرة العمل المناخي والتغذية المعنونة "العمل المناخي والتغذية: مسارات التأثير"[1]، والتي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

ولكن كيف يمكن تقييم مستويات التكامل الحالية وتعزيز الفرص؟ يتمثل موضوع تقرير خط الأساس هذا في تقييم التكامل وتحديد الفرص أمام العمل المشترك. تتمثل الأخبار السيئة في نتائج هذا التقرير في أن المناخ والتغذية بشكلٍ عام غير مترابطين جيدًا. وتتمثل الأخبار الجيدة فيه في أنه هناك العديد من الاستثناءات، مما يفتح المجال لتعزيز الترابط وبالتالي إنجاز عمل أكبر. يشجع التقرير صانعي السياسات والعلماء في ميدانيّ المناخ والتغذية على التفكير بروح التكامل في الروابط الجوهرية بين أعمالهم. توجد فرص كبيرة لزيادة التأثير، ولكنها غير مستغلة في الوقت الحالي.

يوفر هذا الملخص التنفيذي نظرة عامة حول النتائج الرئيسية في كل ميدان ويقدم كذلك توصيات للمُضي قُدُمًا. تم نشر هذه النتائج على مستوى عالمي أو إقليمي لتقديم نظرة عامة حول حالة العمل الحالي، وليس تقييم الدول أو المنظمات الفردية. يمكن توفير المزيد من البيانات من تحليلنا حسب الطلب.

تم اختيار عشرون مؤشرًا لتحديد خط الأساس لمبادرة العمل المناخي والتغذية (I-CAN)[2]. تم تطوير المؤشرات العشرون تلك خلال المؤتمر السابع والعشرون للأطراف (COP27) في نوفمبر 2022 كنقطة انطلاق لتحديد الوضع العالمي حاليًا فيما يتعلق بالتدابير المتكاملة بين المناخ والتغذية، وليس كقائمة شاملة تمامًا بجميع الجوانب ذات الصلة. يستخدم هذا التحليل منهجية من أربعة مستويات لتقييم درجة التكامل بين ميدانيّ المناخ والتغذية. تُصنَّف كل نقطة بيانات، بالنسبة لكل مؤشر، على أساس كونها تمثل مستوى ما من بين أربعة مستويات متفاوتة من عدم التكامل (المستوى 1) إلى التكامل القوي مع خطط عمل ملموسة (المستوى 4)، وذلك كما هو موضح في الشكل 1. تُستخدم هذه المستويات الأربعة لتصنيف أكثر من 1500 نقطة بيانات لـ 13 مؤشرًا يتم عرضها في هذا التقرير. من المتوقع أن يتم إجراء تحديثات مستقبلية لمؤشرات خط الأساس وطرق التحليل، بما في ذلك جعل القائمة أكثر شمولاً وتعزيز المنهجية لجعل فهمنا للارتباطات بين ميدانيّ المناخ والتغذية أعمق.

[1] *منظمة الأغذية والزراعة، 2023أ*

[2] *تم تحديد 20 مؤشرًا لخط الأساس في الأصل من قِبل رئاسة جمهورية مصر العربية خلال المؤتمر السابع والعشرون للأطراف (COP27). تم تحليل 13 فقط منها في هذا التقرير نظرًا لتوفر البيانات ووجود الجدوى والصلة. يمكن العثور على تفاصيل أكثر حول ذلك في الجدول 1.*

الشكل 1: مستويات التكامل بين ميدانيّ المناخ والتغذية

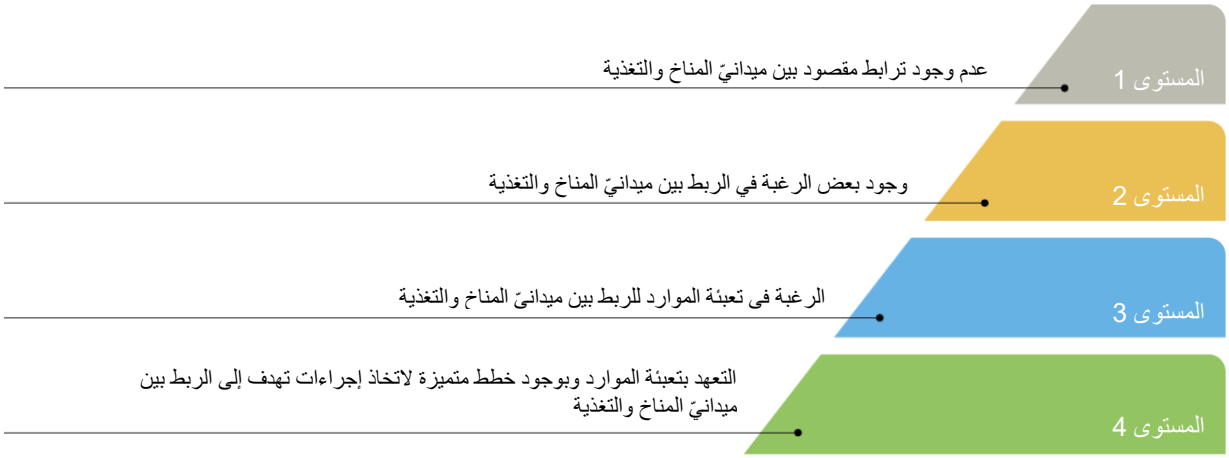

الركيزة 1: التنفيذ، والعمل، والدعم

تركز الركيزة الأولى على ما إذا كانت السياسات والبرامج تهدف إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة جوانب ميدانيّ التغير المناخي والتغذية. يتم تقييم المؤشرات الثلاثة التالية ضمن الركيزة الأولى في هذا التقرير كما يلي:

- **المؤشر 1.1** عدد المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) التي تتضمن إجراءات متعلقة بالتغذية
- **المؤشر 1.2** عدد خطط التكيف الوطنية فيما يتعلق بالمناخ (NAPs) التي تتضمن إجراءات متعلقة بالتغذية
- **المؤشر 1.4** عدد خطط التغذية الوطنية (NNPs) التي تتعلق بالمناخ

يتم تقييم جميع هذه المؤشرات الثلاثة على المستوى القُطري.

اتسمت المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) بتدني مستويات التكامل بين ميدانيّ المناخ والتغذية بشكل عام، إذ سجلت 2% فقط من المساهمات المحددة وطنيًا أعلى مستوى من التكامل (المستوى 4)، وذلك مقارنةً بـ 16% من خطط التكيف الوطنية (NAPs) و28% من خطط التغذية الوطنية (NNPs). وتبين أن 60% من المساهمات المحددة وطنيًا لا تشتمل على أي ارتباط مقصود بين ميدانيّ المناخ والتغذية (المستوى 1)، مقارنةً بـ 21% من خطط التكيف الوطنية (NAPs) و22% من خطط التغذية الوطنية (NNPs).

وعلى الرغم من أن ميدان التغذية قد لا يتم ذكره صراحةً، فإن العديد من المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية تشير إلى الأمن الغذائي. ذكرت نسبة 73% من المساهمات المحددة وطنيًا و95% من خطط التكيف الوطنية الكلمة الأساسية "الأمن الغذائي"، وذلك مقارنة بنسبة 40% من المساهمات المحددة وطنيًا ونسبة 79% من خطط التكيف الوطنية التي ذكرت الكلمة الأساسية "التغذية".

وعلى الرغم من أن خطط التكيف الوطنية وخطط التغذية الوطنية ذات مستويات أعلى من التكامل بشكلٍ عام مقارنةً بالمساهمات المحددة وطنيًا، فإن معظم الوثائق تقع ضمن المستوى 2: حيث تم إجراء روابط بين ميدانيّ التغذية والمناخ، ولكن مستوى الالتزام السياسي لم يصل إلى مرحلة اتخاذ إجراءات ملموسة بعد. وتشير النتائج إلى أن 40% من خطط التكيف الوطنية و34% من خطط التغذية الوطنية تقع في المستوى 2.

الركيزة 2: بناء القدرات، وتوفير البيانات، ونقل المعرفة

تركز الركيزة الثانية على القضايا المتعلقة بنقل المعرفة، وبناء القدرات، وتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات. يتم تقييم المؤشرات الثلاثة التالية ضمن الركيزة الثانية في هذا التقرير كما يلي:

- **المؤشر 2.2أ** عدد الدول التي أجرت تقييم تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (V&A) الذي شمل التغذية
- **المؤشر 2.2ب** عدد البوابات الإلكترونية الخاصة بالبيانات والمعرفة التي تجمع بين المناخ والتغذية
- **المؤشر 2.3** عدد الإشارات إلى مقالات خاصة بعلم التغذية في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)
- **المؤشر 2.4** يتتبع تقرير التغذية العالمي (GNR) إجراءات التكيف مع المناخ المُعزّزة للتغذية

يتم تقييم المؤشر 2.2أ على المستوى القُطري، بينما يتم تقييم المؤشرات 2.2ب، 2.3، و 2.4 على المستوى العالمي.

كشف تحليل هذه الركيزة عن صورة مختلطة للتكامل على مستوى مؤشرات مختلفة. وقد أظهر كلا التقريرين الأخيرين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، اللذين تم تحليلهما، أعلى مستوى من التكامل، وقد تضمن أيضًا التقريرين العديد من الاعتبارات المتعمقة المتعلقة بالتغذية. بالنسبة لتقرير التغذية العالمي، فإن نسبة 95% من التزامات الشركاء التي يراقبها لا تأخذ في اعتبارها على الإطلاق التأثير المناخي أو الاستدامة البيئية. وجاءت معظم التزامات تحسين المناخ من قِبل وكالات التنمية أو المنظمات الدولية وليس الحكومات.

وشملت نسبة 96% من تقييم تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية في الـ 42 دولة بعض الاعتبارات المتعلقة بالتغذية. ومع ذلك، فإن نسبة 44% فقط من الدول المدعوة للمشاركة في تحليل تقييم تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية كان لديها معلومات كاملة فيما يتعلق بقسم "سوء التغذية والأمراض المنقولة عن طريق الغذاء".

أظهرت نسبة 38% من البوابات الإلكترونية للبيانات والمعرفة عدم وجود روابط بين المناخ والتغذية (المستوى 1). وتُظهر العديد من البوابات الإلكترونية بعض تحليلات مفاهيم المناخ والتغذية، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل على البوابات الإلكترونية التي تربط بين الأدلة والإحصاءات المتعلقة بالمناخ والتغذية، حيث إن نسبة 8% فقط من تلك البوابات الإلكترونية تعكس ذلك (المستوى 4).

الركيزة 3: السياسة والاستراتيجية

تركز الركيزة الثالثة على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالغذاء. تتمثل المؤشرات التي يتم تحليلها في هذا التقرير فيما يلي:

- **المؤشر 3.2** عدد المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء (FBDGs) التي تشمل الاعتبارات المناخية
- **المؤشر 3.3** عدد الدول التي تأخذ المناخ في الاعتبار عند اتخاذها قرارات شراء الأغذية للأماكن العامة (على سبيل المثال، الوجبات المدرسية والتغذية المدرسية، ومرافق الصحة والرعاية)، وكذلك شبكات الأمان وبرامج الطوارئ

يتم تقييم هذين المؤشرين على المستوى القُطري.

توجد ثلاث مؤشرات تحت هذه الركيزة لا يمكن تقييمها بدقة، مما يعكس تعقيد تحديد البيانات المتاحة والدقيقة والمُركَّزة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات على المستوى القُطري. وقد استفاد المؤشران اللذان أمكن تقييمهما من قواعد البيانات ذات الأطراف المتعددة وواسعة النطاق التابعة للأمم المتحدة، ولكن كانت تغطية أحدهما غير كاملة. ومن ثم، قد تكون اعتبارات المناخ في المشتريات العامة للأغذية أعلى مما يعكسه هذا التحليل.

بالنسبة لكلا المؤشرين، فإن معظم الدول لا تأخذ المناخ في الاعتبار. حيث تتسم نسبة 54% من المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء ونسبة 83% من سياسات المشتريات العامة للأغذية المتعلقة بالتغذية بأدنى مستوى من التكامل (المستوى 1). وعلى الصعيد الإقليمي، جاءت الاعتبارات الأقوى للمناخ والاستدامة من جانب دول غرب وشمال أوروبا، حيث أظهرت الدول الاسكندنافية المستويات الأكثر عمقًا للاعتبارات المناخية باستمرار.

تتضمن المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء الكثير من التوصيات التي يمكن أن تتناسب مع الأهداف الخاصة بالمناخ، مثل التناول الأقل للأطعمة فائقة المعالجة . ومع ذلك، تُقدم هذه التوصيات حاليًا من منظور التغذية وليس من منظور المناخ، مما يُتيح الفرصة لإجراء ترابطات أكثر وضوحًا مع المناخ. يوجد هناك أيضًا ترابط صغير بين الإصدارات الحديثة من المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء وتزايد الاعتبارات المناخية مع مرور الوقت.

الركيزة 4: الاستثمارات

تركز الركيزة الرابعة على تدفقات الاستثمارات الموجهة نحو المناخ والتغذية. يتم تقييم المؤشرات الأربعة التالية في هذا التقرير:

- **المؤشر 4.1** قيمة مبادرات الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) التي تشمل اعتبارات التغذية
- **المؤشر 4.2** قيمة قروض البنك الدولي التي تدعم التغذية والمناخ
- **المؤشر 4.4** عدد الشركات في التحالف العالمي للمقارنة المرجعية (WBA) التي تحقق نتائج جيدة في مجال التغذية والاستدامة
- **المؤشر 4.5** قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) الخاصة بالمناخ المرتبطة بالتغذية

يتم تقييم جميع هذه المؤشرات الأربعة على المستوى العالمي.

كان هناك اتجاه واضح في هذه الركيزة، وهو: ظهر التمويل والاستثمارات الموجهين إلى البرامج التي تربط بين المناخ والتغذية محدودين جدًا. على سبيل المثال، اعتبارًا من العام 2021-2022، شملت نسبة 3% فقط من مِنح الصندوق الأخضر للمناخال تدخلات مصممة خصيصًا لمعالجة التدخلات التغذوية المصممة خصيصًا لمعالجة جانب التغذية (المستوى 4).

بالنسبة للتمويل المُقدم من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBRD" والمؤسسة الدولية للتنمية "IDA"[3]) بدءًا من عام 2018 حتى عام 2022، شملت نسبة 86% من المشروعات موضوعات مناخية، بينما شملت فقط نسبة 6% من المشروعات موضوعات تغذوية (بشكلٍ خاص التغذية وليس الأمن الغذائي). وشملت نسبة أقل من 1% من المشروعات موضوعات مناخية وتغذوية.

ومن بين 350 شركة في قطاعيّ الأغذية والزراعة موجود في التحالف العالمي للمقارنة المرجعية (WBA)[4]، لم تحقق أي منها أعلى مستوى لتكامل المناخ والتغذية (المستوى 4)، في حين حصلت نسبة 10% منها فقط على المستوى التالي الأدنى (المستوى 3). من ناحية القيمة النقدية (بالدولار الأمريكي)، لم تذكر سوى نسبة 1% من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية الخاص بالمناخ في الفترة من 2019 إلى 2021 التغذية بشكلٍ صريح، ولكن مع ارتفاع الرقم إلى نسبة 11% فيما يتعلق بذكر كلمات مفتاحية تتعلق بالتغذية. يبدو جليًا أن التمويل يمثل الركيزة التي يُعد فيها التكامل بين المناخ والتغذية هو الأضعف والأكثر نقصًا.

---

[3] *يُشير الاختصار IBRD إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُشير الاختصار IDA إلى المؤسسة الدولية للتنمية. وكلاهما ينتميان إلى مجموعة البنك الدولي. تم تحليل مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية فقط لهذا المؤشر نظرًا لدقة البيانات وتوفرها.*

[4] *التحالف العالمي للمقارنة المرجعية هو منظمة غير ربحية تقيم وتصنف بعض أكبر الشركات وأكثرها تأثيرًا في العالم حسب مساهماتها في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.*

ملخص لجميع النتائج

يوضح الجدول 1 نتائج كل مؤشر، على كل مستوى تصنيف[5].

الجدول 1: ملخص لجميع المؤشرات والنتائج[6]

المؤشر	عدد الوثائق التي تم تحليلها	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستوى 4
الركيزة 1: التنفيذ والعمل والدعم					
1.1 عدد المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) التي تتضمن إجراءات متعلقة بالتغذية [7]	166 مساهمة محددة وطنيًا	99 مساهمة محددة وطنيًا (60%)	41 مساهمة محددة وطنيًا (25%)	23 مساهمة محددة وطنيًا (14%)	3 مساهمات محددة وطنيًا (2%)
1.2 عدد خطط التكيف الوطنية (NAPs) الخاصة بالمناخ التي تتضمن إجراءات متعلقة بالتغذية	43 خطة تكيف وطنية	10 خطط تكيف وطنية (23%)	16 خطط تكيف وطنية (37%)	10 خطط تكيف وطنية (23%)	7 خطط تكيف وطنية (16%)
1.3 عدد التدخلات والبرامج الغذائية المستندة إلى تغير المناخ	اتفقنا مع شركائنا في منظمات الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الوطني للعلوم على ترك هذا المؤشر باعتبارة مؤشر يتم تضمينه في مؤشرات أخرى مثل المؤشر 1.4 المتعلق بخطط التغذية الوطنية أو المؤشر 2. 3 المتعلق بالمبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء				
1.4 عدد خطط التغذية الوطنية (NNPs) التي تتعلق بالمناخ	50 خطة تغذية وطنية	12 خطة تغذية وطنية (24%)	13 خطة تغذية وطنية (26%)	11 خطة تغذية وطنية (22%)	14 خطة تغذية وطنية (28%)
1.5 عدد الشراكات الإقليمية متعددة الأطراف الهامة في ميدان التغذية والمناخ	تم إجراء التحليل في الأصل بشأن هذا المؤشر. ومع ذلك، يعتقد فريق مبادرة العمل المناخي والتغذية أن البيانات لا تعكس الطبيعة الحقيقية للتكامل بين المناخ والتغذية. انظر القسم الخاص بالمؤشر 1.5 للشرح.				
الركيزة 2: بناء القدرات، وتوفير البيانات، ونقل المعرفة					
2.1 قيمة برامج التمويل العام للبحث والتطوير التي تربط بين المناخ والتغذية	لا توجد بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق. يناقش الجزء (أ) سبب أهمية هذا المؤشر، وما هي القدرات الحالية، وكيف قد تبدو قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر.				
2.2a عدد الدول التي أجرت تقييم تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (V&A) الذي شمل التغذية[8]	42 تقييمًا لتغير المناخ وأوجه الضعف الصحية	2 تقييم لتغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (5%)	13 تقييمًا لتغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (31%)	23 تقييمًا لتغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (55%)	4 تقييمات لتغير المناخ وأوجه الضعف الصحية (10%)
2.2b عدد البوابات الإلكترونية الخاصة بالبيانات والمعرفة التي تجمع بين المناخ والتغذية	26 بوابة إلكترونية	10 بوابات إلكترونية (38%)	9 بوابات إلكترونية (35%)	5 بوابات إلكترونية (19%)	2 بوابة إلكترونية (8%)
2.3 عدد الإشارات إلى مقالات خاصة بعلم التغذية في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)[9]	2 تقرير	0	0	0	
2.4 يتتبع تقرير التغذية العالمي إجراءات التكيف مع المناخ المُعزّزة للتغذية	434 التزامًا في تقرير التغذية العالمي	414 التزامًا (95%)	13 التزامًا (3%)	3 التزامات (1%)	4 التزامات (1%)

يتبع ←

[5] *قد يصل مجموع النسب المئويةلمستويات التصنيف الأربعة الموضحة هنا إلى إجمالي 99% أو 101%، بدلاً من 100%، نظرًا للتقريب الحسابي. لقد احتفظنا بالبيانات بهذا التنسيق هنا وفي الرسوم البيانية التالية لتعكس النسب المئوية الأكثر دقة في كل مستوى من مستويات التصنيف.*

[6] *في المستقبل، قد يصبح هناك ما يسوغ إعادة تنظيم المؤشرات،وذلك مع استمرار تطوير مبادرة العمل المناخي والتغذية. يمكن أن يشمل ذلك إعادة صياغة المؤشرات، أو إعادة ترقيمها، أو حتى إزالة المؤشرات الحالية أو إضافة مؤشرات جديدة. لقد تركنا هنا المؤشرات العشرين الأصلية الكاملة التي تم تطويرها خلال المؤتمر السابع والعشرون للأطراف بهدف تحقيق الشفافية الكاملة ولمطابقة الصياغة الأصلية التي قدمتها رئاسة جمهورية مصر العربية.*

[7] *قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة محددة وطنيًا مشتركة لعدد 27 دولة، وقد قمنا في هذا التحليل باعتبارها مساهمة محددة وطنيًا واحدة.*

[8] *لا تتوفر وثائق تقييم تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية للوصول العام. تم استخراج الرؤى من تقرير استبيان منظمة الصحة العالمية بشأن التغيرات المناخية والصحة (WHO, 2021b).*

[9] *المصدر: التقرير التجميعي AR6: تغير المناخ 2023 (تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2023)، و التقرير الخاص المعني بالأراضي وتغير المناخ (تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019)*

المؤشر	عدد الوثائق التي تم تحليلها	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستوى 4
الركيزة 3: السياسة والاستراتيجية					
3.1 عدد الدول التي تروج للأطعمة المغذية الذكية مناخيًا مثل الأنواع المهملة أو غير المستغلة (NUS) والمحاصيل المُعزَّزة/المدعَّمة بيولوجيًا والأغذية الأساسية	لا توجد بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق. يناقش الجزء (ب) سبب أهمية هذا المؤشر، وما هي القدرات الحالية، وكيف قد تبدو قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر.				
3.2 عدد المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء التي تشمل الاعتبارات المناخية	70 مبدأ توجيهي غذائي قُطري مُستند إلى الغذاء	38 مبدأ توجيهي غذائي قُطري مُستند إلى الغذاء (%54)	18 مبدأ توجيهي غذائي قُطري مُستند إلى الغذاء (%26)	6 مبادئ توجيهية غذائية قُطرية مُستندة إلى الغذاء (%9)	8 مبادئ توجيهية غذائية قُطرية مُستندة إلى الغذاء (%11)
3.3 عدد الدول التي تأخذ المناخ في الاعتبار عند اتخاذها قرارات شراء الأغذية للأماكن العامة (على سبيل المثال، الوجبات المدرسية والتغذية المدرسية، ومرافق الصحة والرعاية)، وكذلك شبكات الأمان وبرامج الطوارئ[10]	93 دولة	77 دولة (%83)	9 دول (%10)	4 دول (%4)	3 دول (%3)
3.4 عدد حملات التوعية بالتغذية الصحية التي تشير أيضًا إلى الاستدامة، لا سيما بالنسبة للأطفال	لا توجد بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق. يناقش الجزء (ج) سبب أهمية هذا المؤشر، وما هي القدرات الحالية، وكيف قد تبدو قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر.				
3.5 عدد الدول التي تمتلك أنظمة للرقابة على الأغذية متكيفة مع المخاطر المتزايدة على سلامة الأغذية المرتبطة بتغير المناخ	لا توجد بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق. يناقش الجزءان (د) و (هـ) سبب أهمية هذا المؤشر، وما هي القدرات الحالية، وكيف قد تبدو قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر.				
الركيزة 4: الاستثمارات					
4.1 قيمة مبادرات الصندوق الأخضر للمناخ التي تشمل اعتبارات التغذية[11]	4,343 مليون دولار من 51 مشروعًا (32 مشروعًا في 2021، و19 مشروعًا في 2022)	1,320 مليون دولار في عام 2021 (45٪)، و958 مليون دولار في عام 2022 (66%)	711 مليون دولار في عام 2021 (25%)، و273 مليون دولار في عام 2022 (19%)	795 مليون دولار في عام 2021 (27%)، و167 مليون دولار في عام 2022 (12%)	76 مليون دولار في عام 2021 (3%)، و43 مليون دولار في عام 2022 (3%)
4.2 قيمة قروض البنك الدولي التي تدعم التغذية والمناخ	بالنسبة للتمويل المُقدم من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBRD" والمؤسسة الدولية للتنمية "IDA") بدءًا من عام 2018 حتى عام 2022، شملت نسبة 86% من المشروعات بدءًا من عام 2018 حتى عام 2022 موضوعات مناخية، بينما شملت نسبة 6% من المشروعات موضوعات تغذوية. وشملت نسبة أقل من 1% من المشروعات موضوعات مناخية وتغذوية.				
4.3 قيمة صناديق الاستثمار الهادفة إلى إحداث تأثير غذائي التي تأخذ في اعتبارها اعتبارات المناخ	لا توجد بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق. قدمنا بيانات من شبكة الاستثمار الهادفة إلى إحداث تأثير عالمي (GIIN) حول الاستثمارات التي تستهدف (بشكل عام) أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتغذية. يناقش الجزء (و) سبب أهمية هذا المؤشر وكيفية تعزيز جمعه في المستقبل.				
4.4 عدد الشركات في التحالف العالمي للمقارنة المرجعية التي تحقق نتائج جيدة في مجال التغذية والاستدامة[12]	350 شركة	252 شركة (%72)	63 شركة (%18)	35 شركة (%10)	0 شركة
4.5 قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المناخ والمرتبطة بالتغذية	تم تحليل بيانات التمويل المرتبطة بالمناخ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للفترة من 2019 إلى 2022. وتظهر البيانات في الشكلين 18 و19.				

[10] تم إجراء تحليل لهذا المؤشر من قِبل الفريق الاستشاري التابع لمنظمة الصحة العالمية.

[11] تم تحليل مقترحات التمويل المعتمدة لجميع مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ والبالغ عددها 51 مشروعًا (حسب ما هو متاح للعامة بشأن محفظة مشاريع الصندوق عبر الإنترنت) من 2021 حتى 2022. يُرجى الرجوع إلى المذكرة الخاصة بمؤشرات التمويل في المُلحق 2 للمزيد من التفاصيل.

[12] المصدر: تقرير المقارنة المرجعية للأغذية والزراعة لعام 2021 الصادر عن التحالف العالمي للمقارنة المرجعية. يُرجى ملاحظة أن التحالف العالمي للمقارنة المرجعية قد أصدر لتوه تقرير المقارنة المرجعية للأغذية والزراعة لعام 2023 في أكتوبر 2023. كانت البيانات المستخدمة في تحليلنا الأساسي متاحة للعامة سابقًا على موقع التحالف العالمي للمقارنة المرجعية وتم جمعها في أبريل 2023. لقد قام فريق التحالف العالمي للمقارنة المرجعية (WBA) بإبلاغنا بأنه قد تم أيضًا إجراء تحديثات على منهجيتهم الخاصة بالإصدار الأحدث من تقرير المقارنة المرجعية للأغذية والزراعة. يجب أن تأخذ التطويرات المستقبلية لتحليل خط الأساس لمبادرة العمل المناخي والتغذية هذا الأمر في الاعتبار.

مقدمة

يساعد وضعنا الغذائي في تحديد إمكانياتنا البشرية الفردية. في الوقت نفسه، تُحدَّد قدرتنا الجماعية على التكيف ومواجهة تغير المناخ من خلال مستوى إمكانياتنا الجماعية. تتعرض إمكانياتنا في كلا هذين الجانبين لضغوط شديدة. يُشير تقرير التغذية العالمي لعام 2021 إلى أنه "بمعدل التقدم الحالي، فإن تحقيق الأهداف الغذائية العالمية بحلول عام 2025 على مستوى العالم وفي معظم الدول لن يكون ممكنًا.... تسير سبع دول فقط في المسار الصحيح نحو تحقيق أربعة من الأهداف الستة لتغذية الأمهات والأطفال والرُّضع بحلول عام 2025، في حين لا توجد دولة "في المسار الصحيح" نحو وقف ارتفاع معدلات السمنة بين البالغين."[13] تسير نسبة 15% فقط من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) في المسار الصحيح[14]، مع وجود تقدم في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: يُعد التقدم في هدف "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" متأخرًا عما يجب أن يكون. للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري حتى مستوى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، يجب أن تكون انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) قد بلغت ذروتها قبل عام 2025 على أبعد تقدير، ويجب أن تنخفض بنسبة 43% بحلول عام 2030[15]. من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في 250,000 حالة وفاة مبكرة إضافية بحلول عام 2050[16]، ومن المتوقع له أيضًا أن يدفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030[17]. لذا فعلينا التحرك الآن للاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين النتائج المناخية والتغذوية.

توجد هناك روابط علمية وبرامجية وسياسية قوية بين المناخ والتغذية. على سبيل المثال، تميل الأنظمة الغذائية الغنية بالمغذيات التي تحتوي على نسبة منخفضة من الأغذية عالية المعالجة والمعبأة والأغذية ذات المصدر الحيواني إلى أن تكون أيضًا أقل في انبعاثات غازات الدفيئة. يعتبر التركيز على الحد من فقد الطعام وهدره مفيدًا للتغذية، حيث إن الأطعمة الأكثر عرضة للتلف تميل أيضًا إلى أن تكون من بين الأطعمة الأكثر ثراءً بالمغذيات. هناك العديد من الجوانب الإضافية التي يمكن فيها تحقيق إمكانيات تسريع العمل المشترك بشأن التغذية والمناخ. تم تحديد أربعة أنظمة أساسية في ورقة فنية بحثية بعنوان *العمل المناخي والتغذية: مسارات التأثير*[18]، والتي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة في إطار عمل مبادرة العمل المناخي والتغذية.

تتضمن هذه الركائز الأنظمة الزراعية الغذائية، وأنظمة المياه، وأنظمة الحماية الاجتماعية، والأنظمة الصحية. يمكن العثور على حلول تحقق مكاسب في كلٍ من ميدانيّ المناخ والتغذية، ولكن هذه الإمكانية للعمل المشترك لن تتحقق إلا من خلال التركيز العميق على معالجة قضايا التغذية والمناخ في آنٍ واحد.

تستند فكرة مبادرة العمل المناخي والتغذية، التي أُطلقت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف بقيادة الحكومة المصرية، إلى الأساس أنه يمكننا تسريع العمل في ميدانيّ المناخ والتغذية من خلال معالجة الروابط بين الميدانين.

في هذا التقرير، نسأل: هل القادة جاهزون للاستفادة من الفرص المشتركة لتسريع العمل في ميدانيّ المناخ والتغذية؟ يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى التكامل بين العمل في ميدانيّ المناخ والتغذية من خلال تدشين خط أساس يضم 20 مؤشرًا تم تحديدها خلال إطلاق مبادرة العمل المناخي والتغذية في نوفمبر 2022، والتي تندرج تحت أربع ركائز كما يلي:

- **الركيزة 1**: التنفيذ، والعمل، والدعم
- **الركيزة 2**: بناء القدرات، وتوفير البيانات، ونقل المعرفة
- **الركيزة 3**: السياسة والاستراتيجية
- **الركيزة 4**: الاستثمار

لقد قمنا بتقييم درجة التكامل بين المناخ والتغذية لعدد 13 مؤشرًا. وكانت البيانات غير كافية لعدد 5 مؤشرات بشأن تدشين خط الأساس. ولم ينطبق خط الأساس بشأن عدد 2 مؤشر آخر.

يتمثل هدفنا في نشر هذا التحليل ثلاثي الجوانب. ونحن نأمل أن تكون هذه الأرقام بمثابة مرآة تعكس وضعنا الحالي، ومنارة ترشدنا إلى الموضع الذي نتطلع إليه، و -أخيرًا - مصباح يسلط الضوء على الفرص الجديدة للترابط والتعلم من بعضنا البعض.

---

[13] *تقرير التغذية العالمي، 2021*

[14] *من خطاب الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، سبتمبر 2023*

[15] *المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ*

[16] *منظمة الصحة العالمية، 2021أ*

[17] *البنك الدولي، 2015*

[18] *منظمة الأغذية والزراعة، 2023أ*

النتائج والموضوعات الرئيسية

الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية تقود الطريق في العمل

تُعد معظم الدول التي تُظهر سياسات ذات درجة عالية من التكامل بين ميدانيّ والتغذية من أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن خلال المساهمات المحددة وطنيًا، تبين أن جميع دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ليس لديها تكامل مع التغذية (المستوى 1). وبالمقارنة، فإن 58% من المساهمات المحددة وطنيًا الأفريقية كانت تتضمن اعتبارات تغذوية، وكانت نسبة 4% منها تندرج تحت أعلى مستوى من التكامل (المستوى 4).

ويعود ذلك على الأرجح إلى المستويات الأعلى من المخاطر التي تشكلها تغيرات المناخ وأيضًا التركيز الأعلى على توجيه الدعم الفني إلى ميدان التغذية في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط (LMICs). في هذه الدول، تم التأكيد على أهمية النهج متعدد القطاعات لأكثر من عقد، وذلك مع وجود المزيد من اللجان الخاصة بالتغذية مقارنةً بالدول ذات الدخل المرتفع (HICs). ولذا فمن المنطقي أن تكون الالتزامات المتعلقة بالتغذية أعلى، وذلك نظرًا لأنه تكون آثار سوء التغذية أوضح، ويكون هناك دعم فني أكبر، ويكون هناك استقبال سياسي أعلى للمساعدات الفنية المتعلقة بالتغذية.

الشكل 2: مستويات المساهمة المحددة وطنيًا حسب الإقليم (النسبة % من إجمالي الإقليم، العدد=192)[19]

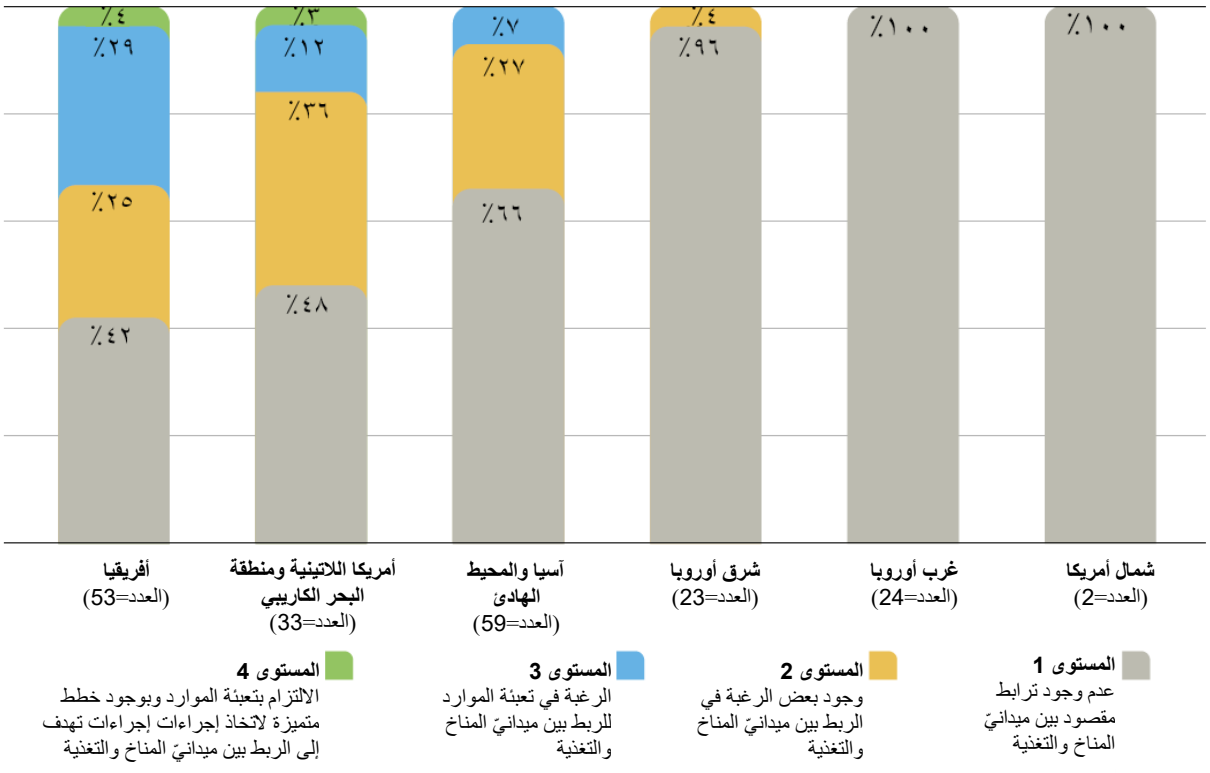

مصدر المساهمات المحددة وطنيًا: سجل المساهمات المحددة وطنيًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الإصدار الصادر اعتبارًا من يونيو 2023

[19] *تم أخذ التوزيعات الإقليمية من تصنيفات الدول الأعضاء المستخدمة من قِبل إدارة شؤون الجمعية العامة المؤتمرات في الأمم المتحدة. المصدر: المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء.*

يُظهر عدد قليل جدًا من الدول ذات الدخل المرتفع مستويات عالية من التكامل. يتمثل الاستثناء هنا في النظم الغذائية المستدامة، حيث تظهر الدول الأوروبية الشمالية والغربية كقادة، على سبيل المثال فيما يتعلق بعدد المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء وشراء الأغذية.

تخلف تمويل التغذية عن السياسة

يُعد التمويل الحالي للمشاريع المتعلقة بالتغذية محدودًا. ,بالنسبة لتمويل الصندوق الأخضر للمناخ، فإن نسبة 66% من التمويل في عام 2022 ونسبة 45% من التمويل في عام 2021 لم تكن لها أية روابط بالتغذية على وجه التحديد. ولكن فقط نسبة 11% من منح المساعدة الإنمائية الرسمية من عام 2019 إلى 2021 ذكرت مفاهيم ذات صلة بالتغذية، بينما نسبة 1% فقط منها ذكرت التغذية صراحةً. ورغم أن العمل لا يزال قيد التنفيذ، فإن وثائق السياسات تُظهر بعض الالتزام حيال تكامل ميدانيّ المناخ والتغذية. يجب تنفيذ تمويل مناسب لتحفيز العمل في هذين الميدانين.

بالنسبة للتمويل المُقدم من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBRD" والمؤسسة الدولية للتنمية "IDA") بدءًا من عام 2018 حتى عام 2022، شملت نسبة 86% من المشروعات بدءًا من عام 2018 حتى عام 2022 موضوعات مناخية، وذلك مقارنة بنسبة 6% فقط من المشروعات التي شملت موضوعات تغذوية (بشكلٍ خاص التغذية وليس الأمن الغذائي). وشملت نسبة أقل من 1% من المشروعات موضوعات مناخية وتغذوية. في حين تم تضمين موضوعات المناخ في عدد أكبر من المشاريع، فمن المرجح أن يكون الالتزام المالي للمشاريع التي شملت موضوعات التغذية أعلى بكثير، على الرغم من أن التمويل الإجمالي للتغذية لا يزال أقل بكثير من التمويل الخاص بالمناخ.

يميل ميدان التغذية إلى شمول الأمن الغذائي وهو ممثل بالقدر الكافي، ولكن يُعد أيضًا التكامل بين الأمن الغذائي والتغذية فرصة

ولأغراض تحليلنا، فإننا نفرق بين الأمن الغذائي والتغذية. ومن المفهوم أن الأمن الغذائي يركز على توفر الغذاء والحصول عليه والاستفادة منه وتوازنه، بينما نعتبر أن التغذية تركز بشكل إضافي على كلٍ من جودة وتنوع الغذاء الذي يحقق صحة الإنسان ورفاهيته.[20] وتعني التغذية أيضًا تركيزًا أوسع من مجرد التركيز على الأغذية المستهلكة في المسارات الأخرى ذات صلة، مثل الوقاية من الأمراض المعدية التي يمكن أن تسببها سوء التغذية.

بالنسبة لتحليلنا، فإنه يمكننا من تحديد وثائق السياسة التي تراعي الأمن الغذائي من حيث التوافر والإنتاج، دون المراعاة الكافية لجودة الطعام وتداوله وتأثيراته الغذائية. على الرغم من الاعتراف بأن الجهود المبذولة لتحسين الأمن الغذائي ذات فوائد كبيرة أيضًا بالنسبة للتغذية، مثل زيادة إمكانية الوصول إلى حميات غذائية صحية، فإن الأمن الغذائي وحده لا يكفي لضمان تحقيق التغذية الجيدة. على سبيل المثال، قد لا تؤدي الاستثمارات في زيادة محاصيل الزراعة إلى تحسين التغذية أو الصحة إذا لم تحسن في الوقت نفسه الوصول إلى السعرات الحرارية الكافية والحميات الغذائية عالية الجودة الغنية بالعناصر الغذائية الأساسية.[21] إذا لم نكن نستهدف التغذية بشكل صريح، فإننا نقع في خطر الانغماس في التركيز المفرط على الاكتفاء من السعرات الحرارية بدلاً من الأنظمة الغذائية الآمنة والمغذية والمتنوعة والصحية.

[20] رويل، 2013

[21] رويل، 2013

الشكل3: الإشارات إلى الأمن الغذائي مقابل التغذية في المساهمة المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية (NAPs)

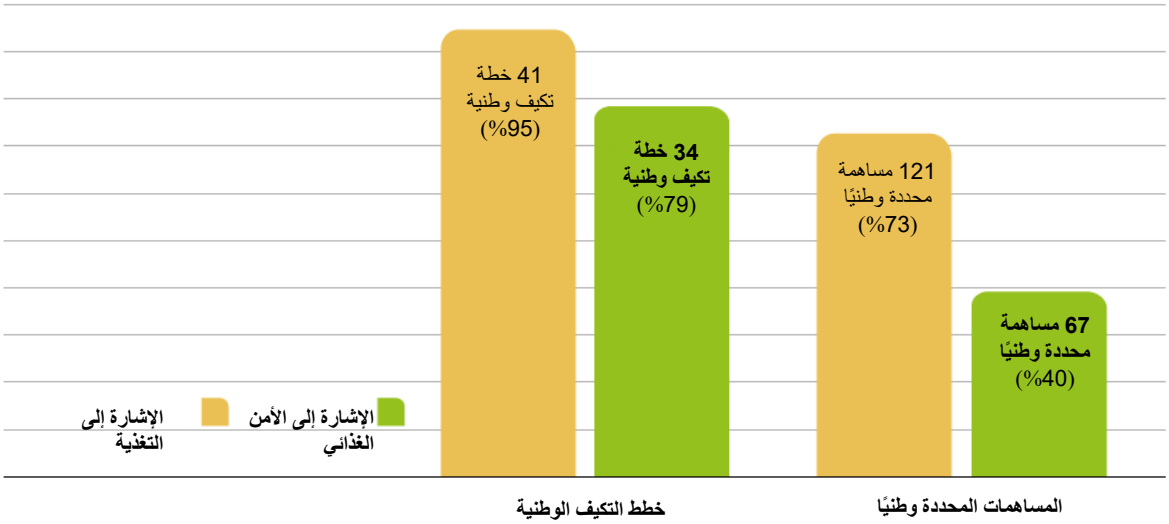

مصدر المساهمات المحددة وطنيًا: سجل المساهمات المحددة وطنيًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الإصدار الصادر اعتبارًا من يونيو 2023

مصدر خطط التكيف الوطنية (NAPs): سجل المساهمات المحددة وطنيًا المُقدَّم من قِبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الإصدار الصادر اعتبارًا من يونيو 2023

في أبحاثنا، واجهنا كمية كبيرة من الوثائق السياسية التي تحتوي على كلمة "الأمن الغذائي" ولكنها لا تحتوي على "تغذية". ذكرت نسبة 73% من المساهمات المحددة وطنيًا و95% من خطط التكيف الوطنية الكلمة الأساسية "الأمن الغذائي"، وذلك مقارنة بنسبة 40% فقط من المساهمات المحددة وطنيًا ونسبة 79% من خطط التكيف الوطنية التي ذكرت الكلمة الأساسية "التغذية". دون إنكار أن للأمن الغذائي تأثيرات إيجابية أيضًا على التغذية، يجب أن تكون التغذية بمفردها أكثر أهمية في جداول السياسات للتخفيف من التأثيرات الطويلة الأمد على الصحة البشرية والعافية بما يتجاوز الجوع والكفاف.

يمكن الخبر الجيد في أنه هناك العديد من الفرص حيث يمكن للتغذية أن تكون تكميلية للتركيزات الراهنة على الأمن الغذائي. تستهدفالعديد من مبادرات الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) الغذاء والزراعة. تشير العديد من المساهمات المحددة وطنيًا إلى الأمن الغذائي وبعض المفاهيم ذات الصلة مثل التصنيع والتعبئة والتوزيع والتخزين. يحتاج صانعو السياسات والجهات ذات الصلة إلى التفكير في التغذية بشكلٍ خاص وإضافتها إلى السياسات والاستراتيجيات، وذلك لتحفيز النتائج الهامة لتحسين التغذية.

هناك افتقاد حاليًا للتعاريف والمفاهيم والمقاييس المشتركة بين الجهات الفاعلة في ميدانيّ المناخ والتغذية، مما يعيق سرعة التقدم والعمل

إن الكم الهائل من المفاهيم المختلفة المستخدمة في ميدانيّ المناخ والتغذية لديه القدرة على خلق المزيد من الالتباس بدلاً من التوافق عندما يتعلق الأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة. تستخدم العديد من وثائق السياسات المصطلحات بشكل متبادل وتفتقر إلى التحديد بشأن كيفية ارتباط تلك المصطلحات بالعمل الفعلي (على سبيل المثال، ذكية مناخيًا، وحساسة للمناخ، ومقاومة للمناخ، وغنية بالمغذيات، وحساسة للتغذية). في أبحاثنا، صادفنا جهات فاعلة رئيسية تفهم جميع هذه المفاهيم بطرق مختلفة بعض الشيء. على سبيل المثال، عند محاولة تحديد جميع الأبحاث والتطويرات (R&D) الزراعيين التي تربط بين المناخ والتغذية (ضمن المؤشر 2.1)، يجب علينا أولاً أن نفهم أي المحاصيل تُصنَّف على أنها مقاومة للمناخ وغنية بالمغذيات[22]. يجعل فقدان التوافق حول العديد من هذه التعاريف من التحليل أمرًا صعبًا.

يؤثر فقدان الوضوح هذا على دقة تحليل الارتباطات بين المناخ والتغذية. تتنوع الطرق المستخدمة لقياس البيانات ومراقبتها وتقييمها.

[22] *انظر المزيد حول هذا الجانب في الجزء (ب) ضمن المؤشر 2.1.*

ومن المتوقع وجود اختلافات نوعية نظرًا للفروق الدقيقة في الفهم الموضوعي. تشكل الاختلافات الكمية مدعاة للقلق أكثر قليلاً. عند تقييم مبلغ تمويل الصندوق الأخضر للمناخ الموجه نحو التغذية، على سبيل المثال، فقد أخذنا في الاعتبار استخدام كود الغرض الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو من أجل "التغذية الأساسية". وبموجب هذه المنهجية، نجد أن 0٪ من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ يستهدف بشكل صريح التغذية. ومع ذلك، في تحليلنا، نقوم بنشر النتائج استنادًا إلى تحليل مقترحات التمويل لكل مشروع في الصندوق الأخضر للمناخ من الفترة 2021 إلى 2022، وقد تبين أن نسبة 3% من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ يستهدف التغذية. في غياب معيار متفق عليه في بيانات التمويل، يصعب العثور على منهجية دقيقة لتقدير التمويل المخصص للتغذية مع الحفاظ على إمكانية تطبيقها على مستوى مجموعات البيانات الكبيرة. يمكن العثور على تفاصيل إضافية حول منهجيتنا في الملحق 2. سوف يوفر الإلزام بتقديم التقارير وتوحيد تقارير التمويل لكل من التغذية والمناخ قدرًا أكبر من الوضوح بشأن إجمالي التمويل[23].

التكامل بين ميداينيّ المناخ والتغذية يكون منخفضًا بشكل خاص داخل القطاع الخاص

يُظهر المؤشران المرتبطان بالعمل الذي يتخذه القطاع الخاص مستويات منخفضة للغاية من التكامل بين ميداينيّ التغذية والمناخ. لم تحصل أي شركة من شركات التحالف العالمي للمقارنة المرجعية على أي نقطة في أعلى مستوى من التكامل بين ميداينيّ المناخ والتغذية (المستوى 4)، حيث لا تُظهر نسبة 72% منها أي ارتباطات بين ميداينيّ المناخ والتغذية (المستوى 1). كما أن 95% من التزامات الشركات الكبيرة لتحقيق أهداف التنمية العالمية (GNR) لا تُظهر أي روابط بين المناخ والتغذية. لم يكن لدينا بيانات كافية لتقييم عدد صناديق الاستثمار الهادفة إلى إحداث تأثير غذائي التي تأخذ في اعتبارها المناخ، حيث إن هذا المجال الناشئ يعاني من قلة توفر البيانات. ومع ذلك، يشير غياب الأدلة في هذا المجال إلى أن التمويل من القطاع الخاص للمناخ والتغذية منخفض أيضًا.

يُعد توفير الحوافز هو إحدى الوسائل لدفع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى تحسين الروابط بين المناخ والتغذية. ويعد التمويل المختلط أحد الحلول التي لديها القدرة على إزالة مخاطر الاستثمارات، وتعزيز العوائد المالية، وتوسيع نطاق التأثيرات. تشمل الأمثلة سندات التأثير الاجتماعي أو السندات الخضراء. تشمل أدوات السياسة الأخرى تعزيز البيئات التنظيمية الملائمة مثل المزايا الضريبية للاستثمارات في ميداينيّ المناخ والتغذية، والشراء الحكومي من الشركات التي تتبنى ممارسات تفضيلية، فضلاً عن نُهُج الحوكمة والنُّهُج الاجتماعية والنُّهُج البيئية المُعزَّزة (ESG). هناك العديد من الفرص لزيادة مساهمات القطاع الخاص في ترابط ميداينيّ المناخ والتغذية.

لا تزال هناك فجوات حرجة في البيانات حول التكامل بين ميداينيّ المناخ والتغذية

لم يتم تقييم خمسة مؤشرات بسبب نقص المعرفة أو الأدلة أو قواعد البيانات حول ذلك الموضوع. تتوفر لشبكة الاستثمار الهادفة إلى إحداث تأثير عالمي (GIIN) بيانات حول التمويل الذي يستهدف على نطاق واسع الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالمناخ والتغذية على مستوى المحفظة، ولكن لا يوجد حاليًا وسيلة لتحديد ذلك على نحوٍ تفصيلي.

يمكن تسجيل معظم المؤشرات العشرين بدقة أكبر إذا تم تعزيز قدرات البيانات. فنحن تعترضنا صعوبات إضافية ناتجة عن الأطُر المتنوعة المستخدمة من قِبل المؤسسات المختلفة. وهناك ما يبرر توفير المزيد من الموارد المخصصة لكلٍ من رصد ونشر قواعد البيانات المركزية في هذه المجالات.

---

[23] *سوف يوفر استخدام مؤشر لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دعمًا كبيرًا حيال تحقيق هذا الهدف. وحاليًا، تستخدم منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تسع مؤشرات سياسية خاصة بلجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوصيف محفظتها بأكملها، بما في ذلك مؤشرات التغذية وتخفيف تأثير التغيرات المناخية والتكيف معها. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول هذا الجانب في الملحق رقم 2.*

فرص التقدم في مجال التغير المناخي والتغذية

الركيزة 1: التنفيذ، والعمل، والدعم

- زيادة تكامل الاعتبارات الغذائية عند تطوير المساهمات المحددة وطنيًا المحدثة
- الاستفادة من المستويات العالية من اعتبارات الأمن الغذائي في المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية وتوسيع نطاق ذلك ذلك للنظر أيضًا في التدخلات والسياسات الغذائية
- الاستفادة من المستويات الحالية لفهم الروابط بين المناخ والتغذية في خطط التكيف الوطنية وخطط التغذية الوطنية لتحويلها إلى استراتيجيات عملية[24].

الركيزة 2: بناء القدرات، وتوفير البيانات، ونقل المعرفة

- يمكن لجميع الجهات الفاعلة الاستفادة من المستويات القوية لتكامل التغذية في التقارير الحالية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للحفاظ على اعتبارات التغذية أو زيادتها في التقارير المستقبلية
- يمكن للجهات الفاعلة المعنية بالمناخ والتغذية الضغط من أجل زيادة اعتبارات المناخ ضمن التزامات تقرير التغذية العالمي، وخاصةً بالنسبة لحكومات الدول، خلال قمة التغذية من أجل النمو (N4G) المقبلة المقرر عقدها في فرنسا في عام 2024
- يمكن للدول الأعضاء بذل جهود إضافية لتطوير تقييمات تغير المناخ وأوجه الضعف الصحية مع تعزيز الأقسام المتعلقة بسوء التغذية والأمراض المنقولة عن طريق الغذاء
- يمكن لوكالات التنمية التعاون معًا لضمان توفر البيانات والمعرفة حول الروابط بين التغذية والمناخ من أجل اتخاذ القرارات على جميع المستويات، والاستفادة من بوابات البيانات والأدلة الموجودة والإضافة إليها لربط أدلة المناخ والتغذية مع بعضها البعض

الركيزة 3: السياسة والاستراتيجية

- يمكن للجهات الفاعلة المعنية الرئيسية بذل جهود إضافية لتطوير قواعد بيانات تغطي مواضيع ذات صلة بمفهوم التكامل بين المناخ والتغذية، مثل الأمن الغذائي المستدام، والمحاصيل المدعمة بيولوجيًا، وحملات النظام الغذائي الصحي، وأنظمة مراقبة الأغذية لتحسين سلامة الأغذية - وهذا من شأنه أن يساعد على تحسين قدرات صنع السياسات
- يمكن للدول مراجعة الإصدارات الحالية من المبادئ التوجيهية الغذائية القُطرية المُستندة إلى الغذاء من منظور المناخ وإجراء تعديلات لزيادة اعتبارات المناخ في الإصدارات الجديدة من تلك المبادئ
- يمكن لصناع القرار في الدول على المستوى الوطني ودون الوطني إضافة معايير التوجيه البيئي والاستدامة الغذائية الإلزامية في سياسات المشتريات العامة للغذاء

الركيزة 4: الاستثمارات

- يمكن للجهات المانحة توحيد تقارير التمويل لكل من التغذية والمناخ باستخدام مقياس مشترك في تقارير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)
- ويمكن لآليات تمويل المناخ أن تنظر في إجراءات التغذية (المحددة والحساسة) بشكل أكثر وضوحًا
- يمكن للشركات بذل المزيد من الجهود لربط استراتيجياتها وخططها وموارداها المتعلقة بالمناخ والتغذية، بهدف معالجتها بطريقة شاملة ومتكاملة

---

[24] *الورقة البحثية بشأن مبادرة العمل المناخي والتغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في عام 2023: "العمل المناخي والتغذية: مسارات التأثير"، تقدم رؤى عميقة حول أربعة أنظمة أساسية: الزراعة والغذاء، والمياه، والحماية الاجتماعية، والأنظمة الصحية، حيث يمكن اتخاذ إجراءات لتحسين العمل المشترك بين المناخ والتغذية. نوصي بقراءة هذ الورقة البحثية لفهم أفضل لـ "مبادرة العمل المناخي والتغذية" بشكل عام ولفهم أعمق لروابط المناخ والتغذية.*